الدستور الكويتي ثمرة الكفاح والإخلاص

الشيخة حصة الحمود السالم الصباح

في تاريخ كل أمة رجال يحملون على عاتقهم همومها وأحلامها، زهدوا في زينتها واستخلصوا أنفسهم من حبائلها رغبة في خدمة أوطانهم ومسؤولية تحملوها طوعا ليكونوا شموعا تحترق حبا في هذا الوطن لكي تضئ لغيرهم سبل الهداية والرشاد وقليل ما هم.

ونحن في ظلال الذكرى السنوية الـ 59 للدستور الكويتي الحالي لا نستطيع أن نتغافل عن حدث ليس مهما فقط ولكنه الحدث الأبرز في تاريخ وطننا الحبيب والذي جاء بعد عام من الاستقلال عن الحماية البريطانية والتي تم إبرامها 23 يناير 1899 واستبدالها بمعاهدة الصداقة والتعاون وهو الإنجاز الذي تحقق على يد المغفور له بإذن الله تعالى الوالد المؤسس للكويت الدستورية المستقلة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، رائد النهضة الكويتية الحديثة في كافة المجالات وواحد من أبرز القادة على المستوى الدولي في القرن العشرين الذي يمكن اعتبار سموه هو النموذج الأمثل للقائد الزاهد المتفاني في حب وطنه لرفعة شأنه بين الأمم.

ولد سمو الشيخ عبدالله السالم، رحمه الله، عام 1895، وفي عهد المغفور له سمو الشيخ أحمد الجابر، بدأ سمو الشيخ عبدالله السالم العمل العام حيث تقلد العديد من المناصب الإدارية والمالية منذ عام 1921 حتى عام 1950 وهو العام الذي تولى فيه مسند الإمارة ليصبح الحاكم الحادي عشر لإمارة الكويت، حيث شهد عهده تدفق العوائد النفطية والتي مكنته من تحقيق حلمه بنهضة شاملة إلى حقيقة على أرض الواقع، ولكن هذا لن يكتمل إلا بالاستقلال التام للكويت والذي بدأ بمراحل تمهيدية عام 1959 بإصدار قانون الجنسية وجوازات السفر وقانون النقد وتنظيم الدوائر الحكومية، ومع مفاوضات بين سمو الشيخ عبدالله السالم والمندوب السامي البريطاني في الخليج العربي ويليام لوسي تم الاتفاق بين الطرفين على استقلال الكويت والذي تم في 19 يونيو 1961، وهى الخطوة الأولى للانطلاق نحو دولة ديموقراطية حديثة تكون ثمرة لكفاح الآباء والأجداد، وفي 26 أغسطس من العام نفسه تم إصدار مرسوم أميري بالدعوة لإجراء انتخابات عامة لاختيار المجلس التأسيسي لوضع الدستور الكويتي والمكون من 20 عضوا منتخبا، بالإضافة إلى 11 وزيرا تم اختيارهم في التشكيل الوزاري الأول.

وعلى مدار العام وبالتحديد 11 نوفمبر 1962 تم اعتماد الدستور الكويتي المكون من 183 مادة محكمة تنظم الحقوق والواجبات، حيث رسخ مفهوم الدولة ونظام الحكم بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، المكونات الأساسية للمجتمع الكويتي، الحقوق والواجبات العامة، الأحكام العامة والانتقالية، وقد كفلت مواد الدستور الكويتي المبادئ العامة للعدل والحرية والمساواة والأمن وتكافؤ الفرص والحفاظ على كيان الأسرة ورعاية الشباب وحمايته وإصلاح النشء، وكذلك الرعاية الصحية والتعليمية وصيانة الملكيات العامة والخاصة، وحرية الاعتقاد والرأي والنشر، والاهتمام بالعلوم والفنون والآداب، والكثير من المواد التي جعلت من الدستور الكويتي هو الأبرز والأكثر تماسكا، وجعلت من الكويت نموذجاً ديموقراطيا لا مثيل له في الدول العربية والإسلامية.

والحقيقة أن الله سبحانه وتعالى منّ علينا بنعم عديدة ولكن تبقى أهم هذه النعم وأكثرها تأثيرا في حياتنا هي نعمة القادة من آبائنا وأجدادنا الذين تركوا لنا إرثا عظيما نفخر به، وكان حقا علينا أن نكتب في هذه الذكرى الطيبة لعل وعسى أن تحيي كلماتنا ضميرا مات تحت وطأة الفساد والمصالح الشخصية الضيقة، ولكي نتذكر أنه ما ضاع حق وراءه مطالب، وأن اليأس من الإصلاح خيانة لتاريخ مشرف نريد أن نحافظ عليه وخاصة أننا في هذا الشهر نوفمبر من كل عام هو ذكرى تأسيس الدستور وأيضا في نفس الشهر ذكرى رحيل الوالد المؤسس للكويت الدستورية سمو الشيخ عبدالله السالم رحمه الله في (24 نوفمبر 1965)، وكأنها رسالة من الوالد لأبنائه بالحفاظ على هذه المكتسبات العظيمة وهي الكرامة لكل شريف نبيل على هذه الأرض الطيبة.

المضمون

في ذكرى نشأة الدستور الكويتي

حمود سالم السهيل

في ذكرى نشأة الدستور الكويتي 1962/11/11، يمكن القول بأن هذا الدستور تميز عن غيره بالعديد من المميزات، فهو يعد من الدساتير الدائمة على عكس الدساتير السابقة عليه مثل دستور 1921، 1938، 1961، فهذه الدساتير كانت دساتير مؤقتة لم تتصف بالديمومة، فبعد قيام المجلس التأسيسي بإنشاء هذا الدستور تم التصديق عليه من سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم الذي كانت له العديد من الإنجازات، إذ أصبحت الدولة وبعد التصديق على هذا الدستور دولة مؤسسات، إذ حرص سموه على النهوض بالكويت فقام بإنشاء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكان لذلك مردودا إيجابيا على المجتمع الكويتي.

لقد تميزت الدساتير السابقة بعدم الاستمرارية مما كانت لهذه الدساتير العديد من الانعكاسات السلبية على عكس الدستور الحالي الذي اتسم بالديمومة والاستمرار مما ساهم في استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

لقد بذل سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم رعاية تامة في سبيل إخراج الدستور الكويتي بهذا الشكل والذي اتصف بالعديد من الخصائص والمميزات انعكست على قيمة الدستور ومكانته في المجتمع الكويتي.

وانطلاقا من القول بأن المجتمع الكويتي له الحق الكامل في التمتع بحرياته الدستورية التي منحها الدستور له، يجب على السلطات الثلاث في الدولة أن تعمل من هذا المنطلق وألا يترتب على قراراتها أي تقييد لهذه الحقوق والحريات إلا عند الضرورة.

وبالرجوع إلى القيمة الدستورية لهذه النصوص التي تشكل ضمانات دستورية لحماية حقوق الإنسان وحرياته في الكويت، نرى أن هذه الضمانات لها أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان، وذلك فيما يتوافق مع المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي تدعم الحقوق والحريات الدولية على مستوى العالم.

وتعمل الكويت وفقا للنصوص الدستور على تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي يبين اختصاصات كل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفي نفس الوقت تعمل على منع انحراف السلطة التنفيذية بما لا يؤثر على الحقوق والحريات المكفولة من الدستور.

وعلى ذلك، فإنني أنادي بضرورة استمرارية هذا الدستور لما في الديمومة من آثار إيجابية مع إمكانية تطوير بعض القواعد والنصوص الدستورية لتواكب متطلبات التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الكويت، وكذلك ليكون هذا الدستور قادرا على استمرار الأخذ بالتطورات التي تشهدها المواثيق والإعلانات الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان وحرياته.

نقش القلم

نجم مخضرم للمواهب الرياضية

محمد عبدالحميد الجاسم الصقر

ناصر إبراهيم المشاري، بطل من ستينيات القرن الماضي، ظل خلف الستارة تواضعا، لم تتابعه وسائل الإعلام «مقروءة، ومرئية، ومسموعة»، رغم كل زخم وسائلها، لكن روحه الرياضية ببساطة تقول: «من أجل الديرة وأهلها كل شيء يهون وتستاهل فزعتنا».

* ناصر إبراهيم المشاري تابع هوايته بلعبة الجمباز آنذاك وتخرج على يديه نجوم بطريقة الكشافين، فقد كان كشافا مخضرما في الأندية الصيفية بموقع دراسته المتوسطة بمدرسة عمر بن الخطاب «كنيتها العمرية بحي جبلة، حيث كانت هذه المدارس توازي مراكز الشباب بالمناطق»، وتخرج أبطالها أمثال (بوبدر) إشرافا وتشجيعا ومتابعة.

للأسف تاهت هذه الأيام أمثالها رغم ثورة معلومات الزمن الحالي، وتواصل بوبدر مع أشبال هوايته كبناته وأولاده المتابع لنجوميتهم في لعبتي السباحة والجمباز تشهد له قلوب وأفئدة معاصريه ولا مع تاريخهم الرياضي ونجمها ضيف مقالتنا اليوم (بوبدر)، وقد قطع من السنوات أواخر سبعينيات العمر لكنه صامد يتحدى كل الظروف، يشهد له شخصيات أمثال د.مساعد الهارون نجم جمباز في القرن الماضي، والمرحوم يوسف المؤمن وشقيقه لاعب النادي العربي (عبدالحميد المؤمن)، والمرحوم عادل الرقم، ومحمود الحرز، وفيصل مهنا، وجاسم الجيماز، وغيرهم في مجال الجمباز.

جيل ناصر إبراهيم المشاري كان كالسهل الممتنع بلا بهرجة في لعبة الجمباز، ومثلها مدربا بنادي كاظمة (النهضة سابقا) بمنطقة جبلة الشامخة، بنجومها رياضة بدنية وفنونا مختلفة وهوايات يتفوق أعضاؤها من كشافة وتمثيل وطرب أصيل، لا تغيب عن ذاكرة (بوبدر) مواسمها السنوية.

ويذكرنا معارف الكابتن ناصر إبراهيم المشاري بقصة ظريفة مع نجومها بعد افتتاح حمام سباحة نادي كاظمة الرياضي وتسميته بالراحل الكبير الأخ عبدالله الدخيل رئيس النادي الأسبق، واختصارها بعد إبلاغ كابتن الناشئين للسباحة بالنادي بدخول 7 مراهقين خلسة في المساء بعد الإغلاق تخطوا أسوار النادي وتفادوا حراس أمنه لممارسة هوايتهم اليومية بطرق غير رسمية، وعندما علم (بوبدر) بالشكوى طلب من الجميع الهدوء وعدم إبلاغ شباب الليل بشيء، وقال للإدارة جازما: «دعوني أتصرف» لوضع الحل.

وقام بوضع كمين مسالم للشباب المذكورين وقابلهم برحابة صدر، ودفعهم للحصول على عضوية رسمية في السباحة بالنادي تكريما لجهودهم للحصول على بطولات رسمية باسم النادي واستمرار حصد بطولات النادي لكل هواته ومحترفيه، بطولات رسمية نفذتها عقلية وجهود كابتن ناصر المشاري، وتبني فرقها الرياضية بإشراف نجمنا المخضرم ناصر المشاري وتفوقه لصالح النادي الرزين لوضع بصمة لإبهارها بالتحصيل الصامت ورقي شبابنا بكل قدوة توازي قامة وهامة زمن الطيبين، وسلامتكم.

ألم وأمل

رسالة إلى وزير سابق

د.هند الشومر

مع ترقب الإعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة فقد آن الأوان للتخلي عن عادات كثيرة وهي ارتباط العمل والأداء بتوجيهات وإرشادات الوزير الجديد وكأنه يملك العصا السحرية للأداء المميز وسينجح على خلاف من سبقوه في المنصب وهذا في أغلب الأحيان لا يكون قريبا من الواقع.

وأن مع الحكومة الجديدة لا بد أن تختفي بعض الوجوه من مقاعد الوزراء وستظهر وجوه جديدة، ومن حق من سيتركون المناصب أن نشكرهم لأن الكويت باقية والجميع زائلون، وأما بالنسبة للوزير الجديد فيجب تحصينه للوقاية من فتنة الكرسي والمنصب ولا بد أن يحصل في أيامه الأولى على خطاب موضوعي وصريح من الوزير السابق يحتوي على أكثر من التمنيات والتبريكات وأن يكتب بصراحة رسالته للوزير الجديد موضحا فيها ما الوضع في الوزارة من حيث المشاريع التي أنجزت والتي لم يتم إنجازها والخطط والأفكار، وإلى أين تسير، وما أهم الدروس المستفادة التي يستطيع التعلم منها إن أراد ذلك.

أما إن كان ذهاب وزير يعني إغلاق صفحة من إنجازات أي وزارة فهذا لا يكون عملا مؤسسيا وله تداعياته على الأداء الحكومي ككل ولهذا فإن عادة تغيير المساعدين للوزير السابق أو التنكيل ببعضهم من الوزراء الجدد أو التخلص من كفاءات بحجة أنهم عملوا مع وزير سابق فهو بلا شك عدم نضج إداري وعدم حنكة، حيث إن الوزير الجديد يجب أن يبني ويكمل على نجاحات من سبقوه وليس أن يهدم ما كان قبله. إن الوزير الجديد يجب عليه أن يتعلم من درس العفو الكريم من سمو الأمير، حفظه الله ورعاه، وليترفع عن أي خلافات قبل توليه الوزارة مع أي من زملائه ويتعامل بفروسية مع الجميع وهناك بعض الوزراء الذين سجلوا إنجازاتهم بحروف من ذهب في وزاراتهم بالرغم من قصر مدة توليهم للوزارات وهناك أيضا البعض الذين تركوا أرصدة سوداء يصعب محو آثارها على مر الزمان وأثرت على الأداء الحكومي وكانوا عبئا ثقيلا على الحكومة.

إن اختيار الوزراء في مرحلة ما بعد الجائحة وفي مرحلة العفو الكريم وبوجود التحديات الكبيرة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو تعليمية أو صحية فهو بلا شك يحتاج إلى معايير دقيقة تعلو أي ارتباطات أو مجاملات فالوطن يستحق القوي الأمين للعمل لمستقبل أفضل للأجيال القادمة ويصنع من خلال الحكومات القوية والقادرة على القيام بمهام هذه المرحلة الدقيقة التي وضع عنوانها صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد عندما أصدر مراسيم العفو الكريم واعتمدها كمنهج وشعار للمرحلة القادمة مستشعرا أهمية العفو لبناء الأمم القوية ذات العلاقات المتينة بين الحاكم العادل القوي ووزرائه والشعب.

إن مرحلة العفو يجب أن تكون عنوانا بتصرفات وقرارات كل وزير يقتدي به ويتعلم من هذا الدرس فوق مشاعره فلا مجال لأي مشاحنات أو خلافات لتحقيق التنمية الشاملة المطلوبة.

لا مسوّغ لاستقالة الحكومة

عزة الغامدي

بعد صدور مرسوم العفو مع تأهب المعفى عنهم للعودة لأرض الوطن هذا فضلا عن فرحة أطياف المجتمع لصدور العفو، فوجئنا في المقابل باستقالة الحكومة وهو الأمر الذي لم يكن له أي داع على الإطلاق، خاصة أن المفاوضات مع أعضاء مجلس الأمة انتهت إلى التسوية بين الطرفين والوصول الى الترضيات ولا اعتقد أنه كان هناك أي مطالب سوى صدور العفو.

فليت المطالب شملت قضية المواطن الأولى وهي التي تؤرقه ألا وهي القضية الإسكانية في ظل ارتفاع الإيجارات مع صغر مساحات السكن التي يقطنها اغلب المواطنين وهي قضية تمس المواطن حقا وليس قضية أناس كانت تعيش في دولة أوروبية حيث الجبال والطبيعة الخلابة والجو الجميل، بل ليت المطالب شملت المواطن المغلوب على أمره الذي يعيش مختنقا في وسط شقق صغيرة هو وأبناؤه وزوجته ولا يعرف الراحة، فليت تم التفكير بالمواطن المسكين ولكن المواطن المغلوب على أمره له رب ينصره فالبعض فرح بالعفو عن المحكومين في قضايا جزائية وليتهم فكروا في ظل تسوياتهم مع الحكومة في القضية الإسكانية وقضية إسقاط القروض مع إيجاد حلول لها.

ولكن مع الأسف التسويات لم تفكر في حال الشعب المغلوب على أمره بل شملت فقط المدانين بقضايا جزائية الذين انتهكوا قانون امن الدولة الكويتي.

إلا أن العفو صدر والتسويات انتهت ونأمل أن يستقر الحال السياسي لدينا لنصل إلى تسويات لقضايا اهم من قضية العفو ألا وهي الحالة المعيشية للمواطن الكويتي مع الوصول الى حلول لتحسين الوضع المعيشي.

بيد أن ما كان مفاجأة حقا هو أن تتقدم الحكومة باستقالتها فور صدور مرسوم العفو وهو الذي لا مبرر له وبالأخص انه كان من المفترض بعد التفاوض مع النواب أن تهدأ المشاحنات إلا أنها ما زالت مستمرة على حالها مع سيل الاستجوابات التي لا نعرف ما ستؤول إليه.

وإذا كان هناك وزراء عليهم تحفظ نيابي فبالقانون لا يحق للنائب أن يتحفظ على أي وزير لم تصدر عنه تجاوزات سياسية أو مالية أو إدارية، وعليه فإن شخص الوزير لا يعني النواب بل يعنيهم أداؤه، وأنا أجد أن الحكومة لم يفتح لها المجال للعمل منذ بدأت، إذن لم يكن هناك داع للاستقالة مطلقا.

أما إذا كان الهدف من الاستقالة هو التغول على السلطة التنفيذية، وتقلد عدد كبير من النواب لمنصب الوزارة، فهذا التغول على السلطة يذكرنا بأيام 1937 والتي تصدى لها المغفور له الشيخ أحمد الجابر، طيب الله ثراه.

فقضية التجاوز على السلطة التنفيذية واختصاصات رئيس الوزراء هذا أمره مرفوض وبالأخص أن الكفاءات الحقيقية الفذة ليست بين مقاعد النواب فهناك نواب كثر لا يملكون الكفاءة التي يمتلكها كثر خارج البرلمان، إلا أنهم مهمشون لأنهم لا يملكون المال والسلطة والنفوذ فلا يتم توزيرهم مع أنهم كفاءات حقيقية حتى ان أغلبهم بات يهاجر خارج الكويت لأنهم مضطهدون في الدولة.

حقيقة، بعد استقالة الحكومة نطالب أيضا باستقالة مجلس الأمة والبدء بحياة سياسية جديدة وتجديد الدماء فإذا كانت الحكومة قررت أن تغير دماءها فالأحرى أن تغير الدماء أيضا في مجلس الأمة.

وبالأخص بعد السلوكيات الخاطئة التي ارتكبها عدد كبير من الأعضاء والتصرفات غير المقبولة والتي كان أبرزها الجلوس في مقاعد الوزراء وأمام بوابة الدخول في مجلس الأمة.

فكما أن هناك وزراء أكفاء في الحكومة لم يترك لهم المجال للعمل نطالب باستقالة مجلس الأمة أيضا والبدء بحياة سياسية بنواب أكثر جدية.

عالم الآراء

الخطط... محفزاً وعائقاً!

د. سامر أبو رمان

لا جدال حول أهمية وضع الخطط، فهي ترسم خريطة مسار مستقبل المؤسسة، وضمانة لاستمرار وتطور عملها، وحسن إدارة مواردها، وغيرها من الفوائد المعروفة، مما يجعل إيجابيات الأخذ بالتخطيط تفوق عشرات المرات إغفاله، ولا جدال أيضا في أن الذين ينهون خطط أعمالهم هم الأكثر عرضة للنجاح من أولئك الذين ليست لديهم خطط.

توفر الخطط الدافع والالتزام عندما تضع أمام الموظفين أهدافا واضحة يعرفونها ويفهمونها، وتمنحهم إحساسا محفزا بأن جهودهم يتم وضعها لغرض مفيد، فيشعرون بأنهم شركاء عن استحقاق في أمر ذي قيمة، وتشجع الشعور بالمشاركة وروح الفريق، وتوفر أساسا لمكافأة الأداء الجيد وتحسين الأداء الضعيف، كما أنها تجعل المؤسسة مواكبة للتطورات الحديثة في مجال عملها.

لكن للخطط أيضا سلبياتها، نعم سلبيات التي ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار، ونذكرها هنا لتداركها، فالخطط قد تبدو في صورة قاتمة، حين تعطل العمل، إذا تم التركيز عليها في جميع التفاصيل دون الالتفات إلى الجانب العملي، فيمنح التخطيط حينها شعورا خادعا بالاطمئنان من خلال الظن بمعرفة مسار المؤسسة، دون مراقبة التغييرات التي تحدث في بيئة العمل، والمعيقة للمرونة، حين يشعر الموظفون بأنه يجب عليهم اتباع خطة حتى عندما تظهر تجربتهم أنها لا تعمل، ويستمرون في تكريس الوقت والموارد للإجراءات غير الفعالة، خاصة إذا علموا أنه سيتم الحكم عليهم من خلال مدى نجاحهم في إكمال المهام المخططة، وهو ما يطلق عليه الموت بسبب التخطيط death by planning، حين يفرط الديرون في التخطيط لدرجة أنهم لا يلتفتون إلى عملية تنفيذ الخطط وتغيراتها، وهو ما قاومته مؤخرا وقمت بتخفيض نسبة 50٪ من مستهدفات إحدى الخطط، رغم أن ذلك كان لأسباب ومبررات بعضها ليس إلا ضعفا داخليا.

بعض الخطط قد تفتقر إلى الموازنة، أو التوفيق بين المبادئ وبين ضروريات العمل أو البقاء، وعلى سبيل المثال، فإن بعض المنظمات غير الربحية قد تكون بحاجة إلى إيرادات لتحقيق الاستدامة المالية، ثم تأتيها فرص متعددة على طبق من ذهب لتحقيق ذلك من دون أن تخدش هدفها العام، لكنها تمتنع عن استغلالها بحجة أن ذلك يشكل انحرافا عن بوصلتها وخططها «المقدسة»، ثم تعاني لاحقا من شح الموارد حتى الإغلاق كما عايشت إحداها، لأنها لم تفلح في التكيف!

ولأن الخطط تعتمد على دقة الحقائق والمعلومات حول المستقبل، وطرق التنبؤ والبيانات الإحصائية المقدمة، والتي قد لا تخلو من التحيز أو عدم الدقة، ما سينعكس بالضرورة على مخرجات الخطط وجودتها.

والخلاصة أنه لابد من معرفة سلبيات التخطيط وتجاوزها وتغيير طريقة التعامل معها بألا تكون استنساخا لخطط أعدت لكيانات وظروف مغايرة، والعمل على توفير أدق البيانات المتاحة لعملية الإعداد، والمراقبة المستمرة والتدقيق الشامل لتنفيذ الخطة والمتغيرات الحاصلة في بيئة العمل، وعدم الإغراق في تفاصيل تقيد العمل وتحد من الإبداع والابتكار والمبادرة والتجريب، والاستجابة الذكية والسريعة غير المكتوبة في الخطط!

نبض

سعد النشوان

s _ alnshwan@hotmail.com

الاحتفال بذكرى الدستور يكون بتطبيقه

وقع سمو الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم، رحمه الله تعالى، وثيقة الدستور الكويتي التي رفعها رئيس المجلس التأسيسي عبداللطيف ثنيان الغانم وأعضاء المجلس التأسيسي، رحم الله من مات منهم وأطال الله في عمر الأحياء، في الحادي عشر من نوفمبر 1961 بعد أن تمت مناقشة مواده الـ 183 التي راعت الانتماء العربي في المادة الأولى: «الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، ولا يجوز النزول عن سيادتها أو التخلي عن أي جزء من أراضيها».

وإسلامية الهوية: «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع»، وراعى الدستور حقوق المواطن الكويتي: «تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين»، وراعى الدستور المحافظة على أموال وأرواح المواطنين، وكذلك راعى الدستور حقوق الدولة والدفاع عنها، ويعتبر الدستور الحالي الرابع بعد دساتير 1921 و1938 و1961. والدستور الحالي هو الأشمل الذي توافق عليه المجتمع الكويتي والأسرة الحاكمة، ولتطبيق نصوص الدستور والالتزام بها الفضل بعد الله في وحدة وتماسك المجتمع الكويتي، والمرجعية الأولى للتوافق بين جميع الأطياف. إن ما شهدناه خلال الأيام السابقة من رغبة أميرية سامية في عقد حوار وطني وحل المشكلات العالقة والعفو عن بعض المواطنين في عدد من القضايا يأتي وفق الدستور والتزام السلطة بنصوصه وتطبيقه، لقد تبين بعد الحوار الوطني أن حل كل المشاكل العالقة في المجتمع الكويتي من أزمة إسكان وأزمة توظيف وتعليم وصحة وحل أزمة التركيبة السكانية وأزمة غير محددي الجنسية لهو حل سهل جدا إذا توافرت النوايا الصادقة للحل، لذلك أقول: إن العمل وفق الدستور والالتزام به ووجود نية صادقة هو الطريق الوحيد لحل مشاكل البلد ولتقدم البلد وتضامن المجتمع الكويتي.

كلام من القلب

د.عبدالرحمن عادل العيسى

شهادة طب نفسي

تكررت كثيرا الحوادث تحت ذريعة «المرض النفسي» بشكل سمج وبايخ وصارت أسطوانة مشروخة، حكاية «شهادة الطب النفسي» التي صارت بحوزة بعض المتهمين في جرائم الاعتداء والقتل وربما الإرهاب أيضا.

تذكرون قضية الإرهابي الذي قام بدهس أحد ضباط المرور وحاول بعدها الفرار، لكن ألقي القبض عليه طبعا، وكانت المفاجأة أن أحد أقربائه ظهر بشبكات التواصل الاجتماعي ليعلن أن فلان عنده شهادة من الطب النفسي وأنه غير مسؤول عن تصرفاته.

إلى متى ونحن المواطنين نعاني من إجرام هؤلاء؟! شهادة الطب النفسي صارت عند البعض ما يشبه «رخصة للقتل» على طريقة أفلام جيمس بوند، وصار هؤلاء قنابل موقوتة في شوارعنا، مريض حقيقي أو يتمارض ليست هذه القضية، القضية مادام هذا يحمل شهادة من الطب النفسي تثبت أنه «مو صاحي»، وممكن أن يرتكب أي شيء، لماذا يمنح هؤلاء رخصة قيادة للسيارة؟ لماذا علينا نحن أن نتحمل أفعال هؤلاء بالشارع؟ جرت العادة أن من يرتكب جريمة ويشعر بشيء من تأنيب الضمير يسلم نفسه للشرطة، إما أن يدهس بني آدم عمدا والكاميرا تصور وأمام أعين الشهود وعلى وجه السرعة يستخرج شهادة من الطب النفسي، هذا ليس في قلبه ذرة من ندم أو إحساس، وأعتقد أنه (متعود) وأخذ المسألة استهتارا في أرواح الناس، مجرم وبقدر عال من الوقاحة.

المطلوب فورا من وزارتي الداخلية والصحة حصر أسماء كل الحاصلين على شهادة الطب النفسي وافدين ومواطنين، الوافدون بلدانهم أولى بعلاجهم بأي حق يتحمل المال العام ذلك، أما المواطنون فتسحب منهم رخص القيادة ويعاد تقييم حالتهم حتى يعرف المريض الحقيقي من المتمارض، ومطلوب أيضا حصر أسماء من يتساهلون في تقديم شهادات الطب النفسي إن وجدوا خصوصا إذا تكررت الأسماء في قضايا الاعتداء أو القتل والخطف، مع ضرورة تشديد الإجراءات على صرف بعض الأدوية التي لها أعراض جانبية تدفع على التعود أو الإدمان، إن وجدت، الموضوع زاد عن حده ووجب على الداخلية والصحة الفعل، وليس رد الفعل، فهمتم الفرق، أرواح الناس جدا غالية أسف على الإطالة وفي الختام سلام.